تطوع كل جزئيات سلوكها للمهمة الاولى العاجلة والاكثر الحاحاً ، وهي العمل على الخروج من هذا المأزق لمواجهة تلك القوى الهائلة المستنفرة ضد حركة المقاومة الفلسطينية . وهي على قناعة بان مثل هذه المواجهة – على مستوى المسؤولية – لا يمكن القيام بها الا من خلال جبهة وطنية فلسطينية هي حلقة في جبهة وطنية عربية ، وبالتالي فان الاغراق في المهاترات هو حرف للتوجه الثوري المطالب اكثر من اي وقت مضى بالعمل الدائب على تحقيق الحد الادنى من مسؤوليات المعركة .

كان لا بد من هذه المقدمة السريعة للدخول الى الموضوع الذي نحن بصدده ، اذ دونها لا يمكن لهذا البحث ان يخدم غرضه الاساسي .

*

جرت العادة ان يقع اي بحث نقدي لحركة المقاومة بمرحلتها الراهنة في حقل من الافخاخ: اننا لا نتحدث هنا عن الافخاخ التي تهيئها النظرة الانفعالية او العصبوية ، او النظرة التي تغلب متطلبات الحاجة الاعلامية ، على المنهج النقدي او تلك التي تحصر نفسها – طوعاً او مرغمة – بالجزئيات التكتيكية ، ولكننا نتحدث عن افخاخ اكثر خطورة تتعلق بالمنهج النقدي الذي يتبع في قياس حركة المقاومة .

هذا المنهج يسقط عادة في «الانتقائية» ولكنه يسقط ايضاً في المذهبية الجامدة ، واهم من ذلك كله هو انه يحل نفسه من الالتزام بالاساس العلمي والموضوعي للعملية النقدية التي هي جزء لا يتجزأ من العمل الثوري برمته ، اذا كانت الثورة – كما هي فعلاً – ملزمة قطعاً وبالضرورة بتفسير العالم وتغييره في آن واحد .

ان واقع المقاومة ، مثله مثل أي واقع آخر ، هو في حقيقته حركة العديد من الجزئيات ، المرتبطة ببعضها رباطاً جدلياً مستمراً . ولا شك ان الخطيئة النقدية المميتة ترتكب حين تفرض حالة السكون فرضاً على جزئية واحدة من هذا الواقع ، فعندئذ تكرّ على التوّ سلسلة من الاخطاء : فصل هذه الجزئية اعتباطاً عن عدد غير محدود من الجزئيات الاخرى ، ثم تسكينها بصورة قسرية ، ثم دراستها او نقدها او قياسها بمعزل عن تلك الصلة الجدلية بين العمل والمعرفة .

من هنا نرى كيف ان عدة مقالات نقدية ظهرت خلال الفترة الماضية تقيس المقاومة الفلسطينية بمسطرة العمل المسلح وحده ، كما ظهرت مقالات اخرى تقيس المقاومة قياساً مذهبياً بحتاً يحول المسألة الى ركام من الصيغ والادبيّات . وثمة قياسات قطرية تعزل المقاومةالفلسطينية كما يعزل الكيماوي في المختبر خلية حية .

ان اية نظرة نقدية للمقاومة ، في مرحلتها الراهنة ، تفترض بالبداهة ادراك مجموع اطراف هذه العلاقة المتحركة في المسألة كلها ، وتفترض النظر الى واقع هذه المقاومة من زاوية علاقاتها المتبادلة ، وحركتها وتغيرها ونموها . ان المنهج الديالكتي هو ذاته ، في جوهره ، نقدي وثوري – كما يقول ماركس – وهو بلا شك مستمر ، ومن هنا فان العملية النقدية لا يمكن الا ان تكون جزءاً من مجموع الجزئيات التي تشكل علاقاتها المتبادلة ، او المتوترة ، او المتناقضة الحركة المستمرة للتاريخ .

ان الخطأ الاساسي يبدأ عند الفصل بين النظرية والممارسة واصطناع الحواجز بينهما ، فذلك يؤدي الى الجمود المذهبي من جهة والى الميكانيكية في فهم التاريخ والتجريبية في ممارسة محاولات تغييره من جهة اخرى .

كان لا بد من هذه المقدمة الموجزة لتحديد منهج نقدي : فلا ريب انه ينبغي رفض الاسلوب النقدي لا يؤدي الى جعل الممارسة قادرة على تصحيح النظرية، وبالتالي الى اغنائها، كي تغود وتؤثر في الواقع ، ولذلك فعلينا منذ البدء تحديد الاطراف الاساسية للمسألة ، هذه الاطراف التي تشكل علاقاتها بعضها بالبعض الآخر الأساس الكامن والجوهر الحقيقي للمسيرة الثورية الراهنة والتي لا يؤدي الفصل المصطنع فيما بينها الا الى فوضى .

فهناك أولاً مسألة الفكر السياسي في المقاومة الفلسطينية ، وهنالك ثانياً مسألة الممارسات التي تبرز من بينها الممارسة القتالية بالدرجة الاولى ، ولكن هناك ثالثاً ما يعطي هاتين المسألتين عمقهما وفعاليتهما وهو يتركز في المسألة التنظيمية .

يلخص ماوتسي تونغ هذه المسألة المثلثة بقوله : « ان مهمتنا هي كعبور نهر ، الا اننا لا نستطيع عبوره دون جسر او قارب ، واذا لم نحل مشكلة الجسر والقارب فكل حديثعن انجاز المهمات دون حل مشكلة اساليب العمل هو مجرد ثرثرة » (*).

نحن اذن امام معضلة مثلثة : النظرية ، والممارسة ، والاسلوب الذي هو في جوهره مسألة تنظيمية . ان ذلك يعني أن أي بحث نقدي لحركة المقاومة لا يستطيع ان يجتزىء طرفاً من هذه الاطراف الثلاثة ، ويسكنه ، ويجعله الميزان الاوحد لتقييم ما يحدث ، واذا فعل ذلك فانه يسقط على التوّ في أخطاء قاتلة .

لم يعد من المقبول ، ولا من المجدى ان يكون «العمل الثوري» مجرد ممارسات تجريبية غير مسلحة بالفكر السياسي ، وكذلك فان الفكر السياسي او النظرية ، دون ممارسة فعلية تقود عادة الى ثرثرة داخل حلقة مفرغة . على ان المسافة القائمة بين النظرية والممارسة لا يمكن تغطيتها ميكانيكياً ، فالعلاقة بين الفكر السياسي وممارسته ، بين النظرية والتطبيق ، تطرح مسألة ثالثة موازية في الاهمية هي المسألة التنظيمية .

واذا كان « التنظيم هو شكل التوسط بين النظرية والممارسة » (١) فان المسائل السياسية المنبثقة عن الرؤيا النظرية ، وعن الممارسات ، لا يمكن فصلها بصورة ميكانيكية – كما يقول لينين – عن المسائل التنظيمية . ولا ريب في ان العكس هو ايضاً صحيح ، ذلك ان المسألة التنظيمية ليست مسألة تكنيكية ، ولكنها طرف في العلاقة الجدلية المتنامية بين النظرية والممارسة : ان التنظيم حين لا يكون وليد نظرية ثورية ينتهي الى صيغة تآمرية ، وحين لا يكون التنظيم واسطة تلك النظرية الى الممارسة التنفيذية فهو ينتهي الى تجمع عصبوي معزول .

الايديولوجية السياسية هي التي تقرر شكل التنظيم ومهماته ، (علاقات افراده بعضهم

(*) ماوتسي تونغ – المؤلفات المختارة (بكين) المجلد الاول – ص ٢٢٠

(١) جورج لوكاش (ترجمة طرابيشي – في التنظيم الثوري)